

قضية

استطاع «العدالة والتنمية» أن يبني نموذجاً تركياياً خاصاً، كان النجاح الاقتصادي حجر الزاوية فيه، بالإضافة الى اعتماد المظهر الحدائي للدولة المطعّم بالإسلام «المعتدل». بعد 12 عاماً من الحكم، تعرّضت فيها أنقرة لأزمات عدة، يبدو أن وصول رجب طيب أردوغان إلى الرئاسة سيمثل إنعاشاً لـ «النظرية التركية» بعد دخولها في مرحلة الأفول، مع انهيار المشاريع الإقليمية المشابهة

«العدالة والتنمية» بعد 12 عاماً «النموذج التركي» يتهاوى

هذه رزق

قد يكون حزب «العدالة والتنمية» بالفعل استمراراً للمشروع الذي بدأه عدنان مندريس، وأكمله كل من الرئيسين التركيين السابقين سليمان ديميريل وتورغوت أوزال، وتبلور على يد مؤسس حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان. هو مشروع مصالحة تركيا الحديثة مع تاريخها وهويتها، في مسعى لاستبدال العلمانية المتطرفة بأخرى دينية تدعي الاعتدال.

يبدو أن الحزب سعى إلى الاستفادة من التجارب السابقة، باعتماد البراغماتية، بما يحفظ المشروع الأساسي، الثابت أن حزب «العدالة والتنمية»، مع رجب طيب أردوغان وعبد الله غول، اللذين أهدما أربكان لخلافته، نجح في الاحتفاظ بشعبية واسعة داخل التيار الإسلامي بعدما استقطب قطاعاً واسعاً من اليمين العلماني المحافظ الذي تخلى عن أحزابه التقليدية، بسبب عجزها عن تقديم حلول لمشاكل البلاد الاقتصادية، كما جذب فئات محدودة من اليسار للأسباب عينها. لقد اجتمع من حول الحزب ثلث الناخبين الأكراد، عدا عن استقطابه للقاعدة الإسلامية العريضة. هذه الفئات الواسعة رأت في «العدالة والتنمية» وزعامته منقذاً للبلاد من كارثة الفساد الاقتصادي، ومن الحرب الأهلية مع الأكراد، ومن الاصطدام مع الجيش، على الرغم من

التباين الثقافي بينها، وتعدّد واختلاف المشارب التي جمعها «العدالة والتنمية»، تبقى الرافعة هي القاعدة الإسلامية التي أوصلته إلى السلطة. بعدما تأكدت من عبثية الاستمرار بالسياسة الصدامية نفسها التي اتبعتها أربكان مع الجيش.

الإنجازات الأولى للعدالة والتنمية

بنى الحزب مبادئه على أساس مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة، المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية. مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد. مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد. مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال. أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب رجب طيب أردوغان بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان للديموقراطية. وأكد أردوغان على ضرورة إعداد دستور جديد وتغيير قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات بصورة تنسجم مع متطلبات العصر.

وفي إطار موقف الحزب من العلمانية والإسلام، رأى زعيم الحزب أن العلمانية مبدأ أساسي للحرية والسلام الاجتماعي، كما أكد على مرجعية الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإلى جانب ذلك، أكد عبد الله غول بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع للحزب، وقال: «إن حزبنا ليس حزباً دينياً، ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وفي عداد مؤسسينا محجبات وسافرات، ملتحنون وغير ملتحنين».

رأى مؤيدو الحزب أنه يستطيع معالجة المسألة الأكثر صعوبة وهي الاعتراف بالحقوق الديمقراطية للسكان الأكراد، وكذلك محاولة إطلاق مبادرات دبلوماسية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز من أجل تادية دور فاعل في المنطقة.

أما بالنسبة إلى المعسكر المعارض للحزب، فهم اعتبروا أن الحزب سعى إلى إضعاف المؤسسة العسكرية، متذرعاً بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى كونه يسعى إلى «أسلمة» تركيا العلمانية، وذلك من أجل تعزيز موقعها في العالم الإسلامي على حساب سياسة تركيا التقليدية المتحالفة مع الغرب.

عمل الحزب على توجيه دعمه لحق المرأة في ارتداء الحجاب في الجامعات والتي خاض فيها معركة أمام المحكمة الدستورية في عام 2008 في محاولة للطعن في الدستور العلماني للبلاد. كذلك استطاع أردوغان تعيين مدنيين لمجلس الأمن القومي، الذي طالما كانت



تبنّت تركيا سياسة طائفية أفقدت «النموذج التركي» جاذبيته (الأناضول)

أن توضحه رؤية وزير خارجية تركيا حيث حاول جعل تركيا لاعباً فاعلاً على المستوى العالمي عبر الترويج لسياسة «صفر مشاكل».

التحالف مع جماعة غولن

تحالفت جماعة الداعية الإسلامية محمد فتح الله غولن، صاحب فكرة الإسلام الاجتماعي مع «العدالة والتنمية» في المراحل المبكرة بين 2001 و2011. كان الحزب يؤيده بسبب برامج التنمية وتوجهاته الإصلاحية وقيامه بإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتراكمة في تركيا. نجح «العدالة والتنمية» في إدارة المدن التركية الكبرى مثل إسطنبول

أصبحت الحكومة قريبة من النموذج السعودي الذي تحالفت معه في سوريا

تهيمن عليه المؤسسة العسكرية. سعى «العدالة والتنمية» إلى لعب دور اقتصادي وسياسي فاعل على المستويين الإقليمي والعالمي، وهذا ما حاولت

أردوغان في سدة الرئاسة... بعث لأحلامه الإقليمية؟

الفائت. فقد حلّ أسامة وأثيل النجيفي وعدد كبير من زعماء العشائر السنية وشخصيات أخرى من الموصل والأنبار ضيوفاً على أنقرة أكثر من مرة. لعل ذلك جاء في إطار الإعداد لما شهدته الموصل لاحقاً عبر التحالف بين «الصدّامين» والنقشبنديين و«داعش»، وتمردوا جميعاً ضد رئيس الحكومة العراقي السابق نوري المالكي.

ثم جاء العدوان الإسرائيلي على غزة ليسهم في صرف الأنظار لبرهنة عن المؤامرة في العراق وسوريا والمحيط التركي عموماً. ولعل الضجة الإعلامية الضخمة التي أثارها أردوغان في موضوع غزة، تفسّر هذا الأمر، حيث إنه التجأ إلى موضوع غزة لتلّا يتفوه بكلمة واحدة ضد «داعش». أراد أردوغان استغلال هجوم داعش على شمال العراق وإعلان قيام «الخلافة الإسلامية» للقضاء على الرئيسين الأسد والمالكي. هدفان، جعلاً أردوغانان يصمت إزاء اختطاف

ضد «النصرة» وحلفائها ليضع أردوغان وحكومته أمام حسابات جديدة، أهمها تعويض الخسارة في سوريا بمكاسب جديدة في العراق، وخصوصاً أن بغداد أدت دوراً أساسياً في صعود الرئيس السوري بشار الأسد بالتنسيق مع الحليف المشترك إيران. ويعرف الجميع أن رئيس الحكومة التركي، والمرشح الرئاسي، لم يرتح لها يوماً، ولا سيما مع بداية «الربيع العربي». ودفعت حسابات أردوغان الخاصة بالعراق الدولة التركية بكل مؤسساتها إلى البحث عن تحالفات جديدة، بدأت بلجوء النائب السابق للرئيس العراقي طارق الهاشمي إلى تركيا، واحتضان أردوغان له وللعشائر وللقيادة السنّة العراقيين، وفي مقدمتهم رئيس البرلمان السابق أسامة النجيفي وشقيقه محافظ الموصل أثيل.

وعدّ كثيرون أردوغان اللاعب الأساسي في المؤامرة التي أدت لاجتياح «الدولة الإسلامية» (داعش) في مطلع حزيران

فما كان منه إلا أن دخل في تحالف استراتيجي مع رئيس إقليم كردستان، العراق مسعود البرزاني وقوى «الإخوان المسلمين»، بعدما نزل بكل ثقله في سوريا. ويات من ناقل القول إن أردوغان من أوائل المتورطين في الحرب في سوريا، حين فتح حدود بلاده على مصراعها أمام آلاف «الجهاديين» الأجانب، سهلاً لهم دخول بلاد الشام للقتال بين صفوف «جبهة النصرة» و«داعش» بصورة خاصة. في هذا الإطار، نقلت وسائل إعلام تركية قصصاً عدة عن التنسيق والتعاون بين الاستخبارات التركية والجماعات المذكورة، التي تحولت إلى قوة ضاربة على الأراضي السورية والعراقية.

وعلى الرغم من ذلك، لم يحالفها الحظ في السيطرة على مدينة حلب، الهدف الأساسي في المشروع التركي. وخصوصاً بعدما أدت أنقرة دوراً أساسياً في سيطرة الجماعات المسلحة على مدينة الرقة. وجاء قتال «داعش»

إسطنبول، حسني محلي

كان الرئيس المصري المعزول محمد مرسي، الحليف الاستراتيجي لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، الورقة الأخيرة في مشروع الأخير بمظلته الإخوانية، قبل أن ياتي عبد الفتاح السيسي ليسقط هذا المشروع، بعد تحالف المملكة العربية السعودية معه. كأن صدفة ما جعلت الرياض تقف في الخندق المعادي للإخوان بعد احتضانها لحركات الإسلام السياسي طيلة عقود. سقوط الحكم الإخواني في مصر، كان هزيمة استراتيجية لأردوغان، الذي يستعد في الأيام المقبلة للدخول إلى قصر «شنتقيايا» الرئاسي، مفتحاً بذلك عهداً جديداً من الرهانات، داخلياً وخارجياً.

أراد أردوغان تعويض خسارته في مصر، وبنسبة أقل في تونس وليبيا بالبحث عن تحالفات جديدة في الشرق العربي.